MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

جريمة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت

إيمان محمد الكمه[1]، د.عبد الناصر عباس[2]
كلية الدراسات العليا. أكاديمية الشرطة. الدوحة / قطر

استلام البحث: 02/03/2025	مراجعة البحث: 04/04/2025	قبول البحث:07/05/2025

الملخص:

يتضح أن الإنترنت يعتبر سلاح ذو حدين، حيث أنه يساهم في تسهيل العديد من المعاملات المتنوعة على الكثير من الأفراد في جميع المجالات المختلفة، وأتاح الإنترنت للفرد أن يقوم بأداء جميع المهام وهو في المنزل، ويحدث ذلك عبر أجهزة الحاسوب، وهذا أدي إلى حدوث تغيير لمفهوم الجرمية التقليدية وتم تحويلها إلى جريمة تحدث عبر مواقع الإنترنت ويطلق عليها الجرائم الإلكترونية، ومن ضمن هذه الجرائم ظهرت جرائم الاتجار الإلكتروني بالبشر والذي تم انتشاره على نطاق واسع وبصورة سريعة عبر مواقع الإنترنت والتي ظهرت بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة، حيث تعد هذه الجريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون وتقدم لها جميع الأديان الاحترام بشكل كامل، لأنها تجعل من الفرد سلعة يتمكن الأخرين من بيعها بهدف الاستغلال وتحقيق الرفاهية، ولابد من توضيح أن الاتجار بالبشر عبر الإنترنت انتشر على نطاق عالمي في جميع الدول، وصار يحدث داخل اطار عصابات إجرامية تم تنظيمها وتكون عابره للحدود، وتتمكن هذه العصابات من جعل الفرد محل لكافة التعاملات المتنوعة من بيع وشراء سواء كان ذلك متمثل في أعضائه أو خدماته الجنسية أو معاملة قسرية يتم استغلالها.

الكلمات المفتاحية: جريمة، الاتجار، البشر، الأنترنت

Abstract

The study directed the research on the subject of the right to withdraw, to clarify the concept of this right and to reach legal solutions that protect the weak party as a result of concluding the contract, as the right to withdraw from the contract is a modern legal means aimed at protecting consumer satisfaction, and this right gives the consumer a specific period of time to think about the terms of the contract and its effects, with the possibility of withdrawing from his commitment during this period, the principle of withdrawing from the contract is an exception to the principle of the binding force of the contract, and it is specific to consumer contracts, so it is a legal or contractual means that gives the consumer the possibility of withdrawing from his commitment by his sole will within a specific period, without the need to provide a reason or pay a consideration, and it is an exception to the general rule that obligates the parties to implement contracts, and this has prompted many legislations to explicitly recognize the consumer's right to withdraw, with the establishment of controls governing its practice, but these legislations differed in the details of its provisions, depending on the goals that each legal system seeks to achieve. This study addressed the subject in light of the European directives related to consumer rights, as well as the French Consumer Law, to clarify the rights of the consumer who is the weak party in this contractual relationship. We also discussed some selected Arab legislations related to this right. The importance of studying the consumer's right to withdraw from the contract is highlighted as one of the basic tools to protect him from rushing into concluding contracts, and it also gives him the opportunity to re-evaluate the contract he has concluded, which allows him to have a deeper understanding of the legal implications resulting from it, in addition to achieving balance in the .contractual relationship between the consumer and the other party

Keywords: crime, human trafficking, internet

CC BY

الفصل الأول: (الإطار العام للدراسة)

المقدمة:

أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات الرقمية في ظهور المواقع الإلكترونية التي تُقدم ملايين الخدمات للمواطنين من شراء وبيع وغيرها من الخدمات، بجانب ظهور مواقع التواصل الاجتماعي التي انتشرت بشكل هائل بين صفوف المواطنين ليس على حدود الدولة فحسب، وإنما على مستوى العالم، وأصبح من الصعب على السلطات أن تحكم سيطرتها على أنشطة الأفراد والجماعات داخل هذه المجتمعات الافتراضية، ومن هذا الجانب سهلت هذه المساحات الرقمية للمتاجرين بالأشخاص الوصول للضحايا عبر هذه الوسائل، كما أن هذه المنصات الرقمية تتطور تطورًا كبيرًا ومتلاحقًا بطريقة لم تعد معها مجرد أدوات للترفيه أو التواصل معًا.

وهذه المنصات الرقمية سهلت ارتكاب سلوكيات مخالفة للنظام العام للدولة بشكل كبير، وساهمت في تطوير طرق ارتكاب الجرائم، ومنها جريمة الاتجار بالأشخاص، حيث وسعت نطاق ممارسة هذا النوع من الجرائم جغرافيًا، وزادت عدد الأهداف المحتملة لهذه الجرائم التي تتعدد مظاهرها وتختلف من مجتمع إلى آخر، من استغلال جنسي اتجار بالأعضاء البشرية، والعلم القسري والهجرة غير الشرعية وغيرها ومن أبزر تلك المظاهر الاستغلال الجنسي، والذي يعد من أبرز مظاهر الاتجار بالبشر عبر الأنترنت، حيث سهلت لهم التقنية الرقمية ترويج الأفلام الإباحية وتحميلها، مما يجعلها تجارة مربحة،[1] ثم الاتجار بالأعضاء البشرية وهذه الصورة من أبشع صور الاتجار التي تهتز لها النفوس، حيث يقوم الجناة بعمليات متاجرة بالأعضاء بحثًا عن المنافع المادية لطرق شتى بانتزاع العضو البشري من صاحبه.[2]

وانطلاقًا من خطورة تلك الممارسة نهضت دولة قطر لمحاربتها بكل صورها، على الرغم من أن قطر دولة صغيرة في الحجم وفي عدد السكان، ويصعب في دولة كهذه أن تنتشر الأنشطة الإجرامية وخاصة الأنشطة الإجرامية التي تتعلق بالإتجار بالبشر إلى الحد الذي يثير القلق والخوف، بيد أن قطر تستقطب في الوقت ذاته كمًا كبيرًا من العمالة الوافدة إليها والتي فاقت أعداد السكان الأصليين بأضعاف، ولذا فإن قطر قد بذلت جهودًا مضنية من أجل ضمان الحفاظ على حقوق العمالة الوافدة من أي شكل من أشكال الإتجار بهم واستغلالهم استغلالًا غير مشروعًا سواء بالطرق التقليدية أو بالاعتماد على شبكة الأنترنت.

فقد وقعت قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م والبرتوكول المكمل لها، وبناء عليه عمدت قطر إلى الموافقة بين بنود الاتفاقية سالفة الذكر وبين التشريعات والقوانين القطرية من أجل التصدي لكافة أشكال جرائم الاتجار بالبشر، فأصدرت قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم

[1] حساين عومرية، وحياة مختاري، جريمة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت كصورة مستحدثة للجريمة الإلكترونية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (2023)، مج 17، ع 1، ص523

[2] المرجع السابق، ص524

(15) لسنة 2011، والمعدل بالقانون رقم (5) لسنة 2020م، ويمكن الإشارة إلى إصدار دولة قطر للعديد من التشريعات التي تتفق مع أهداف الاتفاقية الدولية والبروتوكول المكمل لها، والنتائج المرجوة من الانضمام إليها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في كون المنصات الرقمية وخاصت مواقع التواصل الاجتماعي مجتمعات افتراضية ممتدة عبر دولة العالم، ويتم من خلال بعض الأنشطة المخالفة للنظام الدولي والإقليمي، ومن تلك الجرائم التي ترتكب عبر المنصات الرقمية المختلفة جرائم الاتجار بالبشر، وذلك في ظل قلة الوعي بمخاطر الاتجار بالأشخاص ووسائله، وزيادة عدد مستخدمي هذه المنصات مما خلق بيئة جيدة للمتاجرين بالأشخاص، مع سهولة الوصول لهذه المنصات من قبل مستخدميها، وخاصة أن التكنولوجيا في ضوء ما أوردته استراتيجية الاتحاد الأوروبي نحو القضاء على الاتجار بالبشر في الفترة ما بين عامي 2012-2016 دورًا في تجنيد ضحايا الاتجار في البشر، والإعلان عن خدماتهم باستخدام المواعدة عبر الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلان عن الوظائف وتجنيد الضحايا باستغلال قلة خبرة الشباب وحاجاتهم للأموال أو التعليم أو التوظيف أو تنمية المهارات أو التدريب أو غير ذلك.[1]

وتشير الإحصائيات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي يبلغ عدد الضحايا المستقطبين منها في جرائم الاتجار بالبشر (69%) من البالغين، مقابل (31%) من الأطفال، بينما تستقطب مواقع الويب المبوبة للإعلانات (76%) من البالغين، مقابل (24%) من الأطفال، أما مواقع الويب المستقلة المدارة من قبل المتاجرين تستقطب (94%) من البالغين مقابل (6%) من الأطفال، كما يعد الويب المظلم أكثر لتسهيل التجارة غير القانونية.[2]

وتشير الدراسات الحديثة إلى ارتفاع معدلات الجرائم التي ترتكب عبر المنصات الرقمية، والتي ترتكب من قبل محترفين يمكنهم الولوج إلى بيانات الضحايا ومن ثم القيام بالاحتيال أو الخداع أو حتى التهديد لتنفيذ الجرائم، وغالبًا ما تشكل ثغرات الأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الخاصة بمنصات التواصل الاجتماعي منفذًا للمجرمين يتمكنون من خلالها من الوصول إلى معلومات الضحية واستهدافها.

وبناء على ما سبق فإن المنصات الرقمية أصبحت تربة خصبة للممارسة الاتجار بالبشر واستغلالهم واستقطابهم في كافة الأعمال المجرمة دوليًا وإقليميًا ووطنيًا، ويمكننا إجمال مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

[1] شيماء جبر عبد الله جبر الجبشي، دور جامعة الإسكندرية في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر – عبر الأنترنت – لدى طلابها: رؤية مقترحة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، (2023)، ع 17، ص459.

[2] المرجع السابق، ص492

إلى أي مدى يتم توظيف المنصات الرقمية في تنفيذ جرائم الاتجار بالبشر؟

تساؤلات الدراسة:

1. ما المقصود بالاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية؟
2. كيف تتم عمليات الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية؟
3. ما الوسائل التي يمكننا الاستعانة بها للتصدي لعمليات الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

- تحليل إحدى الظواهر المعاصرة التي تشكل أحد أنماط الجرائم الإلكترونية المنظمة وأحد أساليب حروب الجيل الرابع، وهي الاتجار بالبشر عبر الأنترنت، والتي تنعكس سلبًا على أمن المجتمعات واستقرارها، حيث تمثل الظاهرة امتهانًا وانتهاكًا خطيرًا للمبادئ وللكرامة الإنسانية التي تدعو المواثيق والأعراف الدولية كافة إلى الحفاظ عليها.
- تمثل الظاهرة أحد مظاهر اختلال الأمن الاجتماعي؛ بما يفضي إلى شيوع السلوك الإجرامي، وانتهاك الحقوق وسيادة العنف، وتحدث اضطرابًا أمنيًا وتلحق ضررًا بالآخرين، وتحمل المجتمع بأعباء مختلفة تتكفل بها أجهزة الضبط الاجتماعي والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث الاجتماعية والمؤسسات الأمنية.

الأهمية التطبيقية:

- يمكن أن تفيد الدراسة صانعي السياسات في إعداد الخطط المستقبلية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية المختلفة.
- تساعدنا الدراسة على اكتشاف ملامح الخلل في الدولة، ومحاولة إعادة النظر فيه في ضوء إتباع إجراءات علاجية ووقائية وتنموية تستهدف التصدي لظاهرة الإتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية.

أهداف البحث:

- تقليل خطر ظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت، وتأثيراتها الضارة والمحتملة من خلال تعرف أنماطها والكشف عن الأسباب المحتملة لها والإشكاليات التي تثيرها.

CC BY

- الكشف عن واقع دور مؤسسات الدولة في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت سواء على مستوى التدابير الوقائية والعلاجية والتنموية.
- صوغ رؤية مقترحة للارتقاء بدور دولة قطر في التصدي لظاهرة الإتجار بالبشر عبر الأنترنت لدى طلابها؛ تستند إلى نهج قائم على تحصين القطريين وتنمية المجتمع وإنفاذ القانون.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة الاتجار بالبشر عبر الشبكة الرقمية (الإنترنت)

الحدود البشرية: تجرى الدراسة الحالية على المجتمع القطري فقط، وتحديدًا سكان بلدية الدوحة.

الحدود المكانية: تجرى الدراسة في الفترة من 2024/9/20 إلى 2024/10/8

مصطلحات الدراسة:

- **ماهية الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية:**

عرف بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال في المادة (3/أ) بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقليهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرًا أو الاسترقاق أو الممارسة الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"[1]

اتجه الفقه إلى تعريف الاتجار بالبشر عبر الأنترنت بأنه "إبرام صفقات تجارية عبر وسيلة إلكترونية يستعملها المجرمون لبيع سلعة تتمثل أساسًا في الإنسان"[2]

وتعرف بأنها "إحدى صور جرائم الأنترنت المنظمة التي تستهدف الاستدراج الشبكي للأفراد بالخداع أو القوة أو التهديد أو الاستمالة أو باستغلال النفوذ أو الضعف أو الجهل أو الفقر، وغيره، وتعبئتهم عبر وسائل

[1] دعاء محمد إبراهيم بدران، الضبط الإداري لمنصات التواصل الاجتماعي كتدبير وقائي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص: دراسة في النظام السعودي، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، (2022)، ع خاص، ص1349.

[2] أخام بن عودة زواوي مليكة، تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان والثورة المعلوماتية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المغاربي حول المعلوماتية والقانون، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، بين 27 و 30 أكتوبر، (2009)، ص1.

التواصل الحديثة في أعمال غير مشروعة لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية للإضرار به أو الإضرار بحقوق الآخرين"[1]

وعرف آخرون الاتجار بالبشر عبر الأنترنت بأنه "استغلال وسائل الاتصال الإلكتروني في تبادل المعلومات بشأن الصفقات غير المشروعة التي يكون محلها بيع إنسان حي أو استغلاله أو بيع جزء من جسده أو أحد مشتقات هذا الجسد".[2]

ويعرف أيضًا بأنه "السلوك الإجرامي الذي يقوم من خلال الجاني بإنشاء موقع إلكتروني عبر الشبكة المعلوماتية من أجل تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة، أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو لسخرة أو الخدمة قسرًا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"[3]

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

1. دراسة (بدران، 2022) بعنوان " الضبط الإداري لمنصات التواصل الاجتماعي كتدبير وقائي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص: دراسة في النظام السعودي"[4]

هدفت الدراسة إلى التعرف على طرق مكافحة النظام السعودية لجرائم الاتجار بالأشخاص عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتعرف على آليات الضبط الإداري الممكنة لتفعيل قواعد الضبط الإداري لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عبر منصات التواصل الاجتماعي، بالاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل البيانات القانون، وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة من أبرزها أن الاستخدام المتزايد لشبكات التواصل الاجتماعي مكنت بعض فئات المتاجرين بالأشخاص وخاصة متاجري الجنس من البحث عن ضحاياهم من مستخدمي هذه الشبكات الرقمية، وتجنيدهم والسيطرة عليهم في هذا النوع من الأنشطة، حيث يعتبر البعض أن سياسة منصات التواصل الاجتماعي تسهل عمليات الاتجار بالبشر، ولذا فإن بعض منصات التواصل الاجتماعي تقوم بحملات توعوية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وهذه الحملات دليل على كون المنصات لا تخضع بشكل حازم للحماية القانونية نظرًا لطبيعتها، وعدم وضوح الغرض من المحتويات الاحتيالية التي

[1] شيماء جبر عبد الله جبر الجبشي، مرجع سابق، ص469

[2] طارق عفيفي، الجرائم الإلكترونية – جرائم الهاتف المحمول – دراسة مقارنة بين القانون المصري والإماراتي والنظام السعودي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، (2014)، ص16.

[3] عبد الصبور عبد القوي، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ميزان التحليل الفقهي، جدة، دار حافظ للنشر والتوزيع، (2012). ص91-92.

[4] دعاء محمد إبراهيم إبراهيم بدران، مرجع سابق

CC BY

قد لا تقدم في العلن لكافة المستخدمين، إذ يتم استهداف عدد من المستخدمين وفق بيانات تحت غطاء سياسة الخصوصية التي تقدمها منصات التواصل الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة الاتجار بالبشر عبر منصات التواصل الاجتماعي تمثل خطرًا كبيرًا وترتكب بوسائل متعددة ومتنوعة، وقد تتم بشرية وبأساليب احتيالية يصعب معالجتها بعد وقوعها، مما يعزز من دور قواعد الضبط الإداري لمنصات التواصل كتدبير وقائي لمكافحتها.

2. دراسة (الحبشي، 2023م) بعنوان (دور جامعة الإسكندرية في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر – عبر الأنترنت – لدى طلابها: رؤية مقترحة)[1]

هدفت الدراسة إلى البحث في ظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت لدى طلاب الجامعة، والتعرف على أهم أنماطها الحديثة وواقع دور الجامعة في التصدي لها، والعوامل التي تحول دون ذلك قيامها بذلك، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الكليات العملية والنظرية في المحور الأول وهو أنماط الاتجار بالبشر عبر الأنترنت التي قد يتعرض لها طلاب الجامعة)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الكليات العملية والنظرية في البعد الأول من المحور الثاني وهو الدور العلاجي للجامعة في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت لدى طلابها.

3. دراسة (الزعابي، 2022م) بعنوان (مواجهة جرائم الإتجار بالبشر عبر الأنترنت في القانون الدولي وقانون دولة الإمارات)[2]

هدفت الدراسة إلى دراسة كيفية سبل مواجهة جرائم الإتجار بالبشر عبر الأنترنت في القانون الدولي وقانون دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلقاء الضوء على إحدى الظواهر الإجرامية المنظمة والمستحدثة وهي ظاهرة الإتجار بالبشر عبر الأنترنت من خلال التعرف على الأحكام الخاصة بتلك الجريمة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي أن جريمة الإتجار بالبشر عبر الأنترنت من الجرائم المستحدثة والتي يمكن تصنيفها ضمن طائفة الجريمة المنظمة، وأن دولة الإمارات تكافح جرائم الإتجار بالبشر بكافة أشكاله وتتصدى لهذه الظاهرة إقليميًا وعالميًا عبر ركائز أساسية تشمل الأطر القانونية والوقاية والمنع، وأوصت الدراسة إلى ضرورة وجود رقابة صارمة وفعالة على مواقع الشبكة العالمية لمكافحة الإعلانات غير المباشرة المتعلقة بالإتجار بالبشر عبر الأنترنت، وضرورة التأهيل المستمر لكافة المعنيين بتلك النوعية من الجرائم المستحدثة، وضرورة تدخل المشرع الإماراتي بسن قوانين تتصدى لظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال بما يواكب التقنية العالية للإنترنت في استقطاب واستغلال الأطفال في هذه النوعية من الجرائم.

---

[1] الحبشي، شيماء جبر، 2023م، دور جامعة الإسكندرية في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر – عبر الأنترنت – لدى طلابها: رؤية مقترحة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد 17، المجلد 7.

[2] الزعابي، عبد الناصر حسن، 2022م، مواجهة جرائم الإتجار بالبشر عبر الأنترنت في القانون الدولي وقانون دولة الإمارات، فكر وإبداع، المجلد 146.

CC BY

4. دراسة (العتيبي، 2022م) بعنوان (وعي المجتمع السعودي بالإتجار بالأشخاص عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية).[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على وعي المجتمع السعودي بالإتجار بالأطفال والنساء إلكترونيًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والكشف عن وعي المجتمع السعودي بالإتجار بالعمالة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والوقوف على وعي المجتمع السعودي بالتسول الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي أن 42.8% من أفراد عينة الدراسة لا يقومون بالإبلاغ في حال رؤيتهم لشخص يستغل طفله في إعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تفوق قدرة الطفل الجسدية أو النفسية، وأن 65 % من أفراد عينة الدراسة لا يقومون بالإبلاغ عن الحسابات التي تستخدم النساء لتسويق منتج معين، ولذا توصي الدراسة بنشر الوعي الفردي والمجتمعي بصور الاتجار بالنساء عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتوضيح الحالات التي يتم فيها استغلال النساء للتسويق لمنتجات معينة، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات سوسيولوجية حول تطور جريمة الإتجار بالأشخاص عبر مواقع التواصل الاجتماعي،

مع التركيز في هذا الإطار على الأولويات البحثية التالية: صور استغلال العمالة الوافدة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والتي تندرج ضمن جرائم الاتجار بالأشخاص، وتطور أشكال التسول عبر مواقع التواصل

الاجتماعي وجرائم الاستغلال المتعلقة به، وسائل تحجيم ظاهرة استغلال الأطفال لكسب الشهرة على مواقع التواصل الاجتماعي.

5. دراسة (قرشد، 2023م) بعنوان (الاتجار الإلكتروني بالبشر: ماهيته، صوره، حكمه، وعقوبته بين الفقه الإسلامي والقانون: دراسة فقهية قانونية مقارنة)[2]

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الاتجار الإلكتروني بالبشر وأنواعه وصوره، وتحديد التكييف الفقهي للاتجار الإلكتروني بالبشر، وإظهار تميز التشريعات الجنائية الإسلامية على التشريعات الوضعية، واتبعت الدراسة منهجين وهما المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى موقف الشريعة الإسلامية والقانون من هذه الجرائم، واتفاق الفقهاء على عدم جواز بيع شعر الإنسان أو عظمه أو لحمه، وأوصت الدراسة بالإقبال على عمل دراسات وأبحاث في مجال الجرائم الإلكترونية لأن مجالات هذه الجرائم واسعة

[1] العتيبي، سناء بنت محسن، 2022م، وعي المجتمع السعودي بالإتجار بالأشخاص عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الاجتماعية السعودية، العدد 9.

[2] قرشد، خالد محمود، 2023م، الاتجار الإلكتروني بالبشر: ماهيته، صوره، حكمه، وعقوبته بين الفقه الإسلامي والقانون: دراسة فقهية قانونية مقارنة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد 27.

CC BY

جدًا ومتشعبة ومتطورة، وسن القوانين والتشريعات من قبل مجالس النواب في البلاد العربية والإسلامية التي من شأنها حماية المجتمعات من مخاطر الوسائل الإلكترونية، وتوعية المواطنين بمخاطر التعامل مع مواضع التواصل الإلكتروني من خلال نشرات تعريفية يتم تبليغها للناس إعلاميًا وتربويًا وفي منابر الإعلام كافة.

6. دراسة (عقوب، 2020م) بعنوان (تأثير الوسائل الإلكترونية على عملية الإتجار في البشر)1

هدفت الدراسة إلى توضيح المقصود بالتكنولوجيا الحديثة والوسائل الإلكترونية، وإلقاء الضوء على أنواع الجرائم المرتكبة بواسطة التكنولوجيا الحديثة وخاصة الإتجار بالبشر وما يتبعها من جرائم، عرض أساليب المواجهة الأمنية لتلك الجرائم والجهود المبذولة في ذلك، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة وهي أن كل الحالات أثبتت وأجمعت على أن كل مستخدم للإنترنت معرض للتأثر بما يتم عرضه على الأنترنت الذي لا يعترف بأي حدود دولية أو جغرافية، وأوصت الدراسة بأن مكافحة الجرائم الإلكترونية يحتاج إلى تضافر الجهود بين جميع مؤسسات المجتمع بدءًا من الأسرة إلى المدرسة إلى الجامعة ووسائل الإعلام والجماعات المرجعية وانتهاء بمنظمات المجتمع المدني، وضرورة تخصيص فرق عمل من الضباط المتخصصين في كل دولة لمواجهة هذا النوع من الجرائم مع الاهتمام بتدريبهم ورفع كفاءتهم بصورة مستمرة، وإعادة وتدقيق النظر في المناهج الدراسية في كليات الحقوق والشريعة وضرورة تضمينها مادة عامة عن الشبكات المعلوماتية بالإضافة إلى ضرورة تضمينها الجانب المعلوماتي لكل مادة قانونية.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وصفًا دقيقًا من خلال واقع الممارسات الفعلية والإحصائيات المتوفرة عالميًا وإقليميًا عن معدل جرائم الاتجار بالبشر على مستوى العالم والقوانين والمواثيق الدولة التي تستهدف حماية مستخدمي الشبكات الرقمية من التعرض لجرائم الاتجار بالبشر بكافة أشكالها، وتحليل البيانات التي سيتم الحصول عليها ميدانيًا وربطها بالجانب النظري واستخلاص أهم النتائج والتوصيات التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع لمنع جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكة الأنترنت.

أسباب اختياره:

[1] عقوب، محمد شعيب، 2020م، تأثير الوسائل الإلكترونية على عملية الإتجار في البشر، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 1.

1. قلة الدراسات الميدانية التي أجريت على الاتجار بالبشر على المنصات الرقمية في المكتبة، فعلى حد علم الباحثة، لم يتوافر دراسة ميدانية واحدة أجريت على البيئة القطرية بهدف التعرف على مدى وعي المجتمع القطري بجريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية.

2. التعرف على مستوى وعي المجتمع بجرائم الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي لصياغة سياسات التوعية بناء على مستوى الوعي المجتمعي بهدف حماية من التعرض لأي صورة من الاحتيال والاستغلال والانتهاك لحرياتهم أو ممتلكاتهم أو أجسادهم.

3. توفير نتائج ومقترحات حديثة من خلال الدراسة الميدانية عن جرائم الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية في دولة قطر يمكن الرجوع إليها عند الحاجة وخاصة صناع السياسات العامة.

تحديد مجتمع الدراسة عينه الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المجتمع القطري، وسوف تجرى الدراسة على عينة من القطريين القانطين في بلدية الدوحة، على عينة بلغت 103 حالة من الإناث والذكور، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية.

أدوات الدراسة:

تم استخدام أداة الاستبانة في جمع البيانات التي تتعلق بموضوع الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 100 حالة، وقد تكون الاستبانة من ثلاث محاور وهي:

الأول: هو البيانات الشخصية التي تمثلت في (الاسم والسن والجنسية والمستوى التعليمي)

الثاني: يقيس هذا المحور مستوى وعي القطريين بممارسة جريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية.

الثالث: يهدف إلى معرفة طرق مكافحة الاتجار بالبشر إلكترونيًا

إجراءات جمع البيانات:

1. إعداد الاستبانة من خلال ثلاث محاور، بهدف التعرف على مدى وعي المجتمع القطري بجرائم الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقيمة، وأفضل طرق مكافحة الجريمة، وعرض الاستبيان على أستاذ المقرر للتأكد من صلاحية الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة، وإجراء التعديلات التي أجريت على الاستبيان.

2. توزيع الاستبيان على عينة الدراسة إلكترونيًا بعد بيان الغرض الأساسي من هذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

1. الاطلاع على نتائج الأبيات السابقة والتعرف على أبرز النتائج التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية، ومقارنتها ببعضها البعض ومطالعة توصيات تلك الدراسات للتعرف على النقاط الجوهرية التي تحتاج إلى التركيز عليها، وتكوين خلفية معرفية دقيقة لجمع البيانات.
2. توزيع الاستبيان وجمع البيانات وتحليلها تحليلًا إحصائيًا للتعرف على مدى وعي المجتمع بخطورة جريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقيمة وطرق التصدي لها.
3. مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة والتعرف على نقاط الاتفاق والاختلاف عنها، وخاصة أن هذه الدراسة – على حد علم الباحثة – هي الأولى من نوعها في البيئة القطرية، بهدف صياغة النتائج النهائية والتوصيات والمقترحات التي يمكن أن الرجوع إليها في صناعة السياسات العامة والاستفادة من تلك النتائج والمقترحات في زيادة وعي المجتمع القطري وسبل مواجهتها.

الفصل الرابع: النتائج ومناقشتها

تحليل النتائج:

المحور الأول: النتائج الأولية:

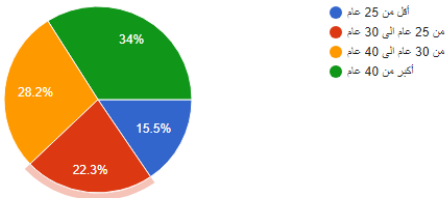

العمر: تشير النتائج التي تتعلق بعمر العينة أنها ما بين فئة الشباب وما فوق الأربعين عام، إذ تبلغ عدد أفراد العينة الأقل من 25 عامًا (15.5%)، والفئة من (25) إلى (30) تبلغ (22.3%)، والفئة من 30 إلى 40 عامًا تبلغ 28.2%، بينما الفئة الأكبر من (40) عامًا تبلغ (34%) وهذا يشير إلى أن العينة مناسبة للاستبيان من والفئة العمرية المعاصرة للتقنيات الرقمية والواعية بالقضية محل الدراسة.

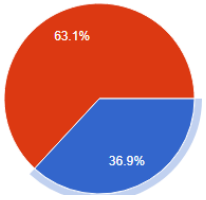

النوع: الفئة الأكثر في عينة الدراسة هي فئة الإناث والبالغ عددهم 65 حالة بما يعادل (63.1%) من حجم العينة، بينما فئة الذكور تبلغ (38) حالة بما يعادل (36.9%).

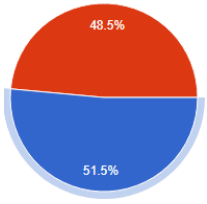

الجنسية: العينة تتألف من المقيمين في الدولة القطرية، وحتى تكون النتيجة منصفة لم تقتصر على الرأي القطري فقط، فالأمر لا يخص القطريين وحدهم وإنما المقيمين معهم على أرض الوطن،

CC BY

ولذا جاءت عينة الدراسة مؤلفة من قطريين بنسبة 51.5% بينما غير القطريين بلغوا 48.5%.

الحالة الاجتماعية: الفئة الغالبة من أفراد العينة من المتزوجين والبالغ عددهم 61.2%، بينما فئة غير المتزوجين بلغت 36.9%، والأرامل بلغوا 1.9%.

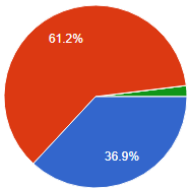

المستوى التعليمي: من خلال تحليل النتائج تبين أن الفئة الغالبة من أفراد العينة والتي تتجاوز النصف (54.4%) تعليم جامعي، بينما فئة الطلاب في المرحلة الثانوية (26.2%)، والحاصلين على الدراسات العليا (16.5%)، بينما الحاصلون على المرحلة الإعدادية ودبلوم في علوم الحاسب الآلي منخفضة جدًا.

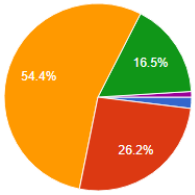

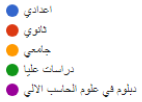

تشير نتائج التحليل الإحصائية

المحور الثاني: مستوى وعي القطريين بممارسة جريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية:

1. **تنتشر عبر المنصات الرقمية ظاهرة الاتجار بالبشر بشكل بسيط**

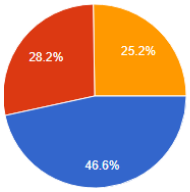

ما يقرب من نصف عينة الدراسة لديها وعي بممارسة جريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية (46.6%)، بينما (28.2%) من عينة الدراسة ترى أن جريمة الاتجار بالبشر غير منتشرة على الأنترنت، واتخذ (25.2%) موقفًا محايدًا، وهذا التحليل الإحصائي يقودنا إلى انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية.

2. **تنتشر ظاهرة الاتجار بالبشر في قطر عبر المنصات الرقمية بشكل يستدعي إعداد استراتيجية وطنية لمكافحتها**

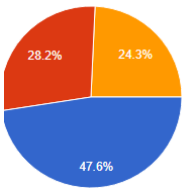

ترى (47.6%) من عينة الدراسة ضرورة وضع استراتيجية وطنية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، بينما (28.2%) من عينة الدراسة ترى أنه لا حاجة لوضع هذه الاستراتيجية، واتخذ (24.3%) موقفًا محايدًا، وتشير هذه النتائج إلى حقيقة مفادها انتشار صور الانتحال والنصب والاستغلال للمواطنين عبر الشبكات الرقمية المختلفة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي.

3. **الحالات الأكثر انتشارًا للاتجار بالبشر في قطر هي الاسترقاق والعمل القصري**

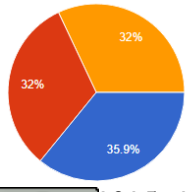

CC BY

وافق (35.9%) على السؤال المطروح، بينما (32%) رفضوا، أما من اتخذ موقفًا محايدًا من عينة الدراسة بلغوا (32%).

4. نظم وتكنولوجيا المعلومات لها علاقة بمشكلة الاتجار بالبشر

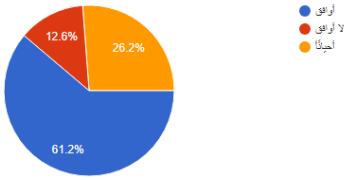

أيد (61.2%) من عينة الدراسة التساؤل المطروح حول علاقة نظم وتكنولوجيا المعلومات بمشكلة الاتجار بالبشر، بينما (12.6%) رفضوا هذه العلاقة، ووقف موقفًا محايدًا (26.2%)، وهذه النسب تؤكد لنا على أن ممارسي عمليات الاتجار بالبشر بكل صورها لابد أن يكون على خلفية معرفية قوية بنظم وتكنولوجيا المعلومات.

5. المتاجرون بالبشر يستخدمون المنصات الرقمية اليوم لاستقطاب الضحايا إلى قطر إلى استقطاب المقيمين على أرضها

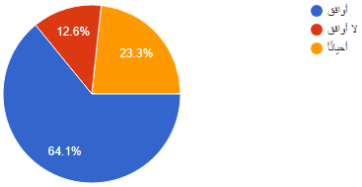

هذا السؤال له علاقة بالسؤال السابق عليه ولذا سوف نلاحظ التقارب الشديد في نسب الموافقة والرفض، إذ بلغت نسبة الموافقة (64.1%)، وبلغت نسبة الرفض (12.6%)، وهذه النسب تؤكد لنا على حقيقتين؛ الأولى وعي العينة واهتمامها بإجابتها، والثاني صدق نتائج السؤالين رقم (4، 5) مما يؤكد أن المتاجرين بالبشر عبر الأنترنت لابد أن يكون لديهم خلفية معرفية قوية بتكنولوجيا الاتصالات الرقمية، أو يستعينون بأهل الخبرة في هذا المجال للولوج إلى مواقعهم الخاصة وحساباتهم المالية دون علمهم، أو عن طريق خداعهم، وفي صورة أخرى استقطابهم عن طريق منصات التواصل الاجتماعي.

6. في حالة إصابة العمالة المنزلية بمرض أتكفل بتوفير الرعاية الصحية الملائمة

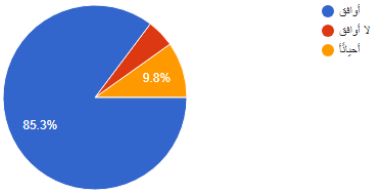

احتلت الإجابة حول هذه العبارة درجة عالية بلغت من إجمالي أفراد العينة (85.3%)، وتشير هذه النتيجة إلى ارتفاع وعي المجتمع القطري بحقوق العمالة المنزلية وأهمية التكفل بتوفير الرعاية الصحية الملائمة للعمالة المنزلية.

7. يحق للعمالة المقيمة في قطر الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر

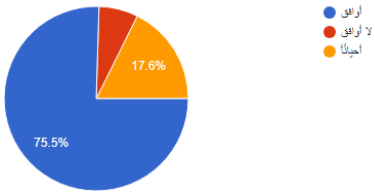

تشير النتائج إلى ارتفاع مستوى الوعي القطري بحقوق العمالة الوافدة من كافة الجوانب، حتى الحق في الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر، فقد بلغت نسبة الموافقة (75.5%)، مما يدل على وعي المواطنين بقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، إذا تؤكد المادة

CC BY

(8) على أن "على صاحب العمل تسليم الوافد للعمل جواز أو وثيقة سفره بعد الانتهاء من إجراءات الترخيص أو تجديده، ما لم يطلب الوافد من صاحب العمل كتابة الاحتفاظ له به، على أن يسلمه له عند الطلب."[1]

8. القوانين والسياسات القطرية كفيلة بضمان كامل حقوق العمالة الوافدة والمقيمة على أرضها من أي شكل من أشكال الاتجار بهم

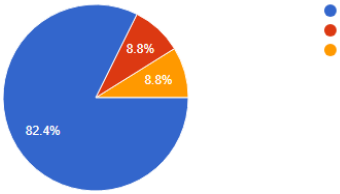

تشير النتائج إلى مدى اهتمام الدولة القطرية بتنظيم القوانين التي تضمن حقوق العمالة الوافدة إليهم ومنها قانون رقم (14) لسنة 2004 بإصدار قانون العمل، حيث بلغت الموافقة نسبة عالية للغاية (82.4%) مما يؤكد لنا أن القيادات العليا وصناع القرار لم يتهاونوا في اتخاذ الإجراءات القانونية الأزمة لمنع الاتجار بالبشر بأي صورة من صوره، بينما بلغت نسبة الرفض (8.8%).

المحور الثالث: طرق مكافحة الاتجار بالبشر إلكترونيًا:

1. يمكن استخدام المنصات الرقمية في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وزيادة وعيهم

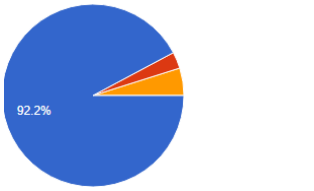

جاءت النتائج قاطعة حول هذا التساؤل إذ بلغت نسبة الموافقة (92.2%)، وهذا يؤكد لنا إمكانية استخدام المنصات الرقمية من أجل مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وزيادة وعي المواطنين من خلال الإعلام بكل صوره.

2. استحداث وسائل تواصل تفاعلية بين المواطنين والدولة عبر المنصات الرقمية للإبلاغ عن أي حالات استغلال أو تهديد أو مشبه فيهم يقلل حجم المخاطر

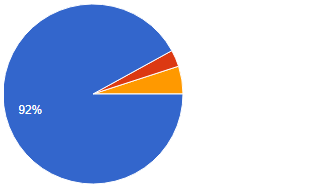

توافق نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت (92%)، وهذا يدلل على ضعف وسائل التواصل بين الأفراد وبين الحكومة عن المشاكلات والمخاطر التي تواجههم.

3. الإبلاغ عن أي صفحات على الأنترنت تهدف إلى استغلال الأطفال غير مواقع التواصل الاجتماعي لمنع استغلال الأطفال في مثل هذه الأعمال غير المشروعة

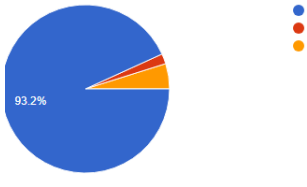

تشير النتيجة الإيجابية بالموافقة البالغة (93.2%) إلى ارتفاع وعي أفراد

[1] قانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، المادة (8)

CC BY

العينة بجريمة استغلال الأطفال من قبل ذويهم إلكترونيًا، ويعود سبب هذا الارتفاع في الوعي لدى أفراد العينة كذلك نظرًا للقضايا المجتمعية الأخيرة في المجتمع القطري التي تخص ارتكاب بعض الأهالي انتهاكات ضد أطفالهم من خلال استغلالهم بتصويرهم ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولاقت هذه القضايا تفاعلًا كبيرًا بين أفراد المجتمع، وقد يرجع سبب ارتفاع الوعي لدى أفراد العينة الحالية لهذا السبب وربما غيره، فالإعلام القطري ذات طابع عالمي، ولعل قنوات الجزيرة خير شاهد، فهي تعرض في الوقت نفسه القضايا العالمية وتوليها عناية وخاصة قضايا الخليج العربي.

4. **منع أي نوع من التعاملات المادية أو التجارية مع مصادر غير موثوق فيها أو مجهولة المصدر**

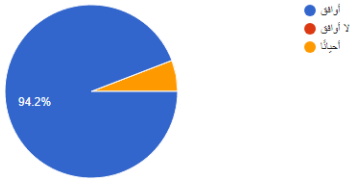

يرى نسبة كبيرة من عينة الدراسة (94.2%) أن منع التعاملات المادية أو نوع من أنواع التعامل التجاري مع مصادر غير موقوق فيها أو مجهولة المصدر يؤدي إلى تخفيف حدة النصب، وخاصة أن المجتمع القطري لديه وعي بكبير بخطورة مشاركة معلوماته الشخصية مع الآخرين، وخاصة المعلومات المالية، وربما يرجع الفضل في ذلك إلى الإعلام القطري الذي يزيد يعمل بكثافة على توعية الناس بخطورة مشاركة معلوماتهم المالية مع أحد عبر الهواتف أو أي مصدر وإن كان حكومي؛ لأن المصادر الحكومية وخاصة البنوك لا تطلب من عملائهم البيانات الشخصية.

5. **الإبلاغ فورًا عن أي صفحات تخالف معايير مجتمعنا أو أي إعلانات يبدو منها أي شكل من أشكال استقطاب الضحايا مع التصدي لها من خلال التوعية في التعليقات ومشاركتها في أكثر من مكان وبيان مخاطرها**

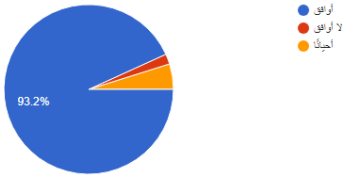

النتائج تؤكد على أن وعي أفراد العينة بضرورة التبليغ عن الحسابات التي تقوم بنشر إعلانات تستهدف النساء خاصة، ولكن ما زالت هناك نسبة كبيرة لا تشارك في عملية الإبلاغ، فقد بلغت نسبة الموافقة (93.2%) وربما يرجع الأمر إلى ذلك أنها كثيرة، ومهما قام بذلك فلن يجدي الأمر نفعًا

6. **عدم التفاعل مع حالات طلب المساعدة فور رؤيتها لمنع التسول الإلكتروني وخاصة الحالات التي يرفق معها صور تؤثر على المشاعر إلا بعد التأكد من صحة الأخبار وحقيقة الأمر**

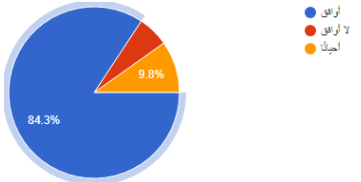

تشير النتائج المرتفعة بالموافقة على ارتفاع وعي المجتمع القطري بأن هناك الكثير من الرسائل التي تخص طلب المساعدات المالية ترافقها

CC BY

قصص مزيفة من أجل إثارة عواصفهم واستغلالها ماديًا، وذلك لرؤيتهم بشكل متكرر في الشوارع، فبالتالي انقلبوا الآن لاستغلال وإثارة العواطف من خلال اختلاق قصص مزيفة على مواقع التواصل الاجتماعي لجني أموال الناس بالباطل مستغلين الدوافع الدينية السمحة لكثير من الناس.

7. أعتقد أن ظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت تمثل تهديدًا حقيقيًا للمجتمع القطري.

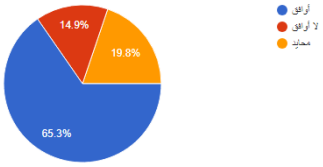

وافقت نسبة (65.3%) وهي نسبة مرتفعة إن دلت فإنما تدل على أن هذه الجريمة قد تهدد أمن المجتمع وسلامته، وخاصة أن نسبة عدم الموافقة كانت ضعيفة حيث بلغت (14.9%)، بينما المحايدون بلغت نسبتهم (19.8%)، وهذا يؤكد على أن هذه الجريمة قد تشكل تهديدًا حقيقيًا خاصة بعد الاعتماد الكلي على التقنيات الرقمية في كافة مجالات حياتنا.

8. أرى أن الشباب القطري يواجهون مخاطر متزايدة من الاتجار بالبشر عبر الأنترنت.

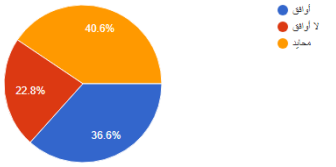

النتائج تؤكد على مواجهة نسبة غير ضعيفة من المجتمع القطري لجريمة الاتجار بالبشر، إذ بلغت نسبة الموافقة (36.6%) وهذه نسبة تثير القلق والمخاوف؛ لأن هذا دليل على أن هذه النسبة قد تعرضت بالفعل إلى صورة من صورها، أزو تعرض لها أحد المحيطين به؛ لأن الإجابة على هذا التساؤل نابعة من الخلفية الثقافية المسبقة.

9. اعتقد أن نقص الوعي حول مخاطر الاتجار بالبشر يؤثر على المجتمع القطري

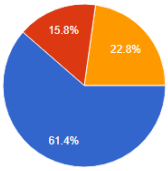

النتيجة النهائية تؤكد لنا على أن غياب التوعية بجرائم الاتجار بالبشر عبر كافة الوسائل المتاحة لذلك تؤثر على المجتمع؛ لأن عدم الوعي يجعلهم فريسة سهلة المنال حيث بلغت نسبة الموافقة (61.4%)، وهذه النسبة تؤكد التحليل السابق، إذا ما قورنت الموافقة بعدم الموافقة البالغة (15.8%).

10.أرى أن العوامل الاقتصادية مثل البطالة تلعب دورًا في زيادة ظاهرة الاتجار بالبشر

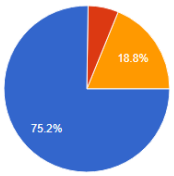

تتوافق نتائج هذا التساؤل مع كم لا حصر له من الدراسات الميدانية التي تؤكد على أن ضحايا الاتجار بالبشر في أغلب أحوالهم من الفقراء والعاطلين عن العمل؛ ولذا فإن الارتفاع الهائل بنسبة الموافقة على هذا التساؤل نتيجة متوقعة إذ بلغت (75.2).

CC BY

11.أعتقد أن الحكومة القطرية تتخذ خطوات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت

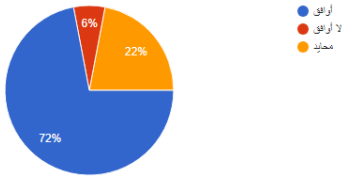

الحكومة القطرية تتخذ خطوات كبيرة لمكافحة التجار بالبشر عبر الأنترنت من خلال إنشاء الخطوط الساخنة وبرامج التوعية وغيرها الكثير، والنتيجة تؤكد لنا على مستوى الوعي لدور الحكومة الوطني في مكافحة هذه الجريمة، إذ بلغت نسبة الموافقة (72%).

12.أرى أن هناك حاجة لتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لمواجهة هذه الظاهرة.

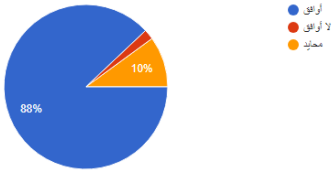

وافقت نسبة كبيرة من عينة الدراسة على ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لمواجهة هذه ظاهرة الاتجار بالبشر إذ بلغت نسبة الموافقة (88%)، بينما عدم الموافقة لم تتجاوز (2%)، وهذا يؤكد على ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسستين.

13.أعتقد أنه يجب إدراج موضوع الاتجار بالبشر في المناهج الدراسية لتعزيز الوعي بين الطلاب

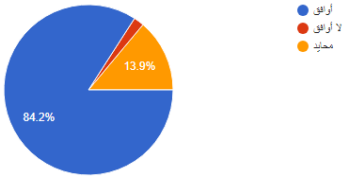

توافق نسبة كبيرة من عينة الدراسة على ضرورة إدراج جرائم الاتجار بالبشر عبر المناهج الدراسية، إذ بلغت نسبة الموافقة (84.2%) وهذا يدلل لنا على الأهمية الكبيرة للإنترنت وعصر الرقمنة، وهذه الضرورة تفرض علينا تدريس كل ما يتعلق بها في المناهج الدراسية.

14.أرى أن القوانين الحالية في قطر كافية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت

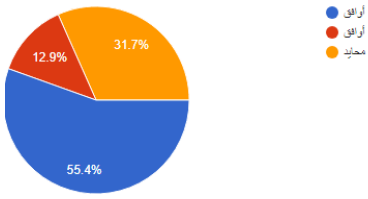

توافق نسبة كبيرة من عينة الدراسة (55.4%) على أن القوانين القطرية كافية لمكافحة الاتجار بالبشر بينما ترى 12.9% أنها غير كافية، ووقفت 31% من عينة الدراسة عن إبداء رأيها لعدم معرفتها بالقوانين.

15.أعتقد أن المجتمع القطري بحاجة إلى مزيد من الجهود للتصدي لظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت

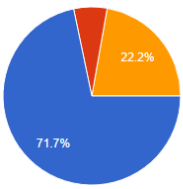

توافق (71.7%) من عينة الدراسة على التساؤل، بينما ترفض نسبة قليلة جدًا، وتوقفت عن الإجابة لعدم معرفتها بالجهود المبذولة من الدولة (22.2%).

CC BY

16.أرى أن البرامج التنموية التي تستهدف الشباب يمكن أن تساهم في تقليل مخاطر الاتجار بالبشر

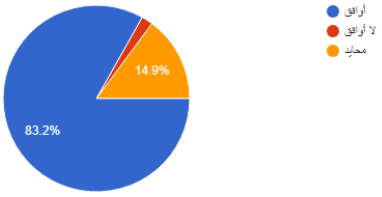

وافقت (83.2%) على أن البرامج التنموية يمكن استغلالها في توعية الشباب مما يقلل من معدلات تلك الجرائم باعتبار أن الشباب هم الفئة الأكثر استخدامًا للشبكات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص.

مناقشة النتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة:

تؤكد النتائج في المحور الثاني على أن نظم وتكنولوجيا المعلومات لها علاقة بمشكلة الاتجار بالبشر واستقطاب الضحايا من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، إذ أن نسبة الموافقة بلغت 61.2% وهي من أعلى نسب الموافقة على تلك الفرضية، وتتوافق نتائجها مع دراسة (عومرية، ومختاري) والتي تؤكد على أن المجرمين يعتمدون بشكل كبير على المواقع الإلكترونية على الأنترنت لاستقطاب أكبر عدد من الأشخاص والأطفال في شتى أنحاء العالم، فيقدم من خلال هذا الموقع كافة سبل الإغراءات المادية والمعنوية والحيل ووسائل الخداع وغيرها لأعضاء الموقع أو للزائرين وإيهامهم بتقديم فرص عمل مربحة، والطريقتان المتبعتان بصورة رئيسية من قبل التجار في تجنيد الضحايا عبر الأنترنت هما: الإعلانات وخاصة الإعلانات الرقمية، وغرف الدردشة التي يمكن ممن خلالها تداول الصور والأحاديث مما يسهل هذه التجارة،[1] وأيضًا تؤكد نسبة كبيرة من عينة الدراسة (64.1%) على أن المتاجرين بالبشر يستخدمون المنصات الرقمية اليوم لاستقطاب الضحايا إلى قطر إلى استقطاب المقيمين على أرضها، ومن وسائل الاستقطاب بجانب مواقع التواصل الاجتماعي البريد الإلكتروني كما تؤكدها دراسة (عومرية، ومختاري) التي تشير إلى أن المجرمين أصبحوا قادرون على إرسال اتصالاتهم من خلال سلسلة من الناقلين يستخدم كل واحد منهم تكنولوجيا اتصال مختلفة مكنتهم من أن يناوأ بأنفسهم بشكل عن الجرائم التي يرتكبونها، ووفرت درجة من عدم الكشف عن الهوية أو التمويه مما يسمح لهم بارتكاب جرائمهم مع حد أدني من المخاطر.

أيضًا تشير نتائج الاستبيان إلى أن منع أي نوع من التعاملات المادية أو التجارية مع مصادر غير موثوق فيها أو مجهولة المصدر من الطرق الفعالة في محاربة الاتجار بالبشر يحد إلى حد كبير من عمليات الاتجار بالبشر عن طريق الأنترنت إذ بلغت نسبة الموافقة على هذا المقترح (94.2%) وتفسر لنا هذه النتيجة المرتفعة دراسة (الشناوي، 2014) والتي تشير إلى أن التجارة الإلكترونية توفر إمكانية وجود الهويات الافتراضية على شبكة الأنترنت، وتسهل وتخفي الأنشطة المالية، وتسمح بعقد الصفقات وتبادل

[1] حساين عومرية، وحياة مختاري، ، ص523

CC BY

المال والخدمات على مستوى عال من التخفي، من خلال هذه الأعمال يمكن أن تتم عمليات تجارية واسعة دون أن تتمكن أجهزة مكافحة الاتجار بالبشر من اكتشافها وتتبعها.[1]

وبخصوص النتيجة حول الاعتقاد بأن الحكومة القطرية تتخذ خطوات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت، جاءت النتيجة (72%) وهذه النتيجة تشير إلى مدى وعي المجتمع بالأدوات التي توفرها الدولة القطرية لمحاربة جرائم الأنترنت، ومن خلال تتبع تلك الخطوات تبين لنا أنها كثيرة، ومنها الخط الساخن، إذ توفر اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر خطًا ساخنًا بالتعاون مع مركز الاتصال الحكومي لاستقبال الشكاوى من خلال الاتصال بالرقم 14044، حيث يستقبل موظف الاتصال الحكومي الشكوى من خلاله، وبعد استلام الشكوى يتم تصنيفها وفق التصنيفات المعتمدة، وفي حال استدعى الأمر فإنه يتم إحالة الشكوى إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر لدراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.[2]

وتشير النتائج إلى ارتفاع مستوى الوعي القطري بحقوق العمالة الوافدة من كافة الجوانب، حتى الحق في الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر، فقد بلغت نسبة الموافقة (75.5%)، مما يدل على وعي المواطنين بقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، إذا تؤكد المادة (8) على أنه "على صاحب العمل تسليم الوافد للعمل جواز أو وثيقة سفره بعد الانتهاء من إجراءات الترخيص أو تجديده، ما لم يطلب الوافد من صاحب العمل كتابة الاحتفاظ له به، على أن يسلمه له عند الطلب."[3] ويمكننا تفسير ذلك في ضوء نظرية النشاط الرتيب، حيث إن العامل المنزلي يقضي معظم وقته في مكان عمله وهو المنزل الخاص بالكفيل، وبالتالي فإن احتفاظ القطري بجواز عامله، في أغلب أحواله، يكون بحسن نية أو جهلًا منه بالقانون المنظم لتلك العلاقة القائمة بينهما، ويؤكد لنا ذلك ارتفاع نسب الإجابات على التساؤلات الأخرى، وهي نفسها العينة التي أجابت على هذا التساؤل المطروح هنا.

ثمة أمر آخر أود أن أشير إليه في هذا التحليل وهو مستوى وعي المواطنين بالجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر الأنترنت، إذ بلغت نسبة الموافقة (72%)، وهذا يقودنا إلى حقيقة مفادها أن الحكومة القطرية تبذل جهودًا مضنية من أجل مكافحة هذه الجرائم، وقد أشارت في استراتيجياتها الوطنية إلى أهمية توظيف التقنيات الرقمية في مؤسسات الدولة بأعلى مستوى من الكفاءة الممكنة بما يضمن تحقيق رفاة المجتمع وحماية المواطنين من مخاطر الرقمنة المعاصرة باتخاذ الوسائل والأساليب الممكنة لذلك؛ ولذا نجد الدولة أنشأت الخط الساخن للإبلاغ عن أي حالات يتعرضوا لها عبر الأنترنت، ولكننا نتطلع إلى المزيد من الجهود التي تسد كل ثغرة على مجرمي الأنترنت.

[1] محمد الشناوي، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، (2014)، ص122-160.

[2] اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التقرير الوطني لمكافحة الإتجار بالبشر، وزارة العمل، قطر، 2022، ص13

[3] قانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، المادة (8)

CC BY

هذا، وقد وافقت (55.4%) على أن القوانين القطرية كافية لمكافحة الاتجار بالبشر بينما ترى 12.9% أنها غير كافية، ووقفت 31% من عينة الدراسة عن إبداء رأيها لعدم معرفتها بالقوانين، وأرى أن هذه النتائج في حاجة إلى مناقشة، حيث إن نتائج الموافقة ربما ربطت بين قوانين وتشريعات مكافحة الاتجار بالبشر بشكل عام وبين قوانين الاتجار بالبشر عبر الأنترنت، ولذا فإنني أرى من خلال مراجعة القوانين أن الدولة القطرية لم تخصص قانونًا مستقلًا أو تجري أي تعديلات على قانون مكافحة الاتجار بالبشر وإدراج الجرائم التي ترتكب عن طريق الأنترنت، ولذا فإنني أميل إلى عدم الموافقة من واقع حال القوانين المدرجة في البوابة القانونية، والذي دفعني إلى ذلك أن دول الإمارات على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته في كافة المجالات والأنشطة تعاني من ضعف قوانينها في هذا الجانب، ولذا أوصت دراسة (الزعابي، 2022) والتي أجريت على المجتمع الإماراتي بضرورة وجود رقابة صارمة وفعالة على مواقع الشبكة العالمية لمكافحة الإعلانات غير المباشرة المتعلقة بالإتجار بالبشر عبر الأنترنت، وضرورة التأهيل المستمر لكافة المعنيين بتلك النوعية من الجرائم المستحدثة، وضرورة تدخل المشرع الإماراتي بسن قوانين تتصدى لظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال بما يواكب التقنية العالية للإنترنت في استقطاب واستغلال الأطفال في هذه النوعية من الجرائم.

النتائج:

1. نظام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع القطري نظام تغلب عليه العمومية، وجاء خاليًا من الإشارة للاتجار بالأشخاص الإلكتروني بكل صوره، ومنها الاتجار الذي يتم عبر منصات التواصل الاجتماعي.
2. تمثل جريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقيمة خطرًا كبيرًا وترتكب بوسائل متعددة ومتنوعة، وقد تم بسرية وبأساليب احتيالية يصعب معالجتها بعد وقوعها، مما يعزز من دور قواعد الضبط الإداري لمنصات التواصل كتدبير وقائي لمكافحتها.
3. نظام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الدولية الإقليمي نظام تغلب عليه العمومية، وجاء خاليًا من الإشارة إلى الاتجار بالشر عبر المنصات الرقمية وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، مما يلفت الانتباه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية إعادة النظر في القوانين والمواثيق الدولية لتتماشى مع مستجدات العصر الحديث.
4. الجرائم التي ترتكب ضد البشر عبر منصات التواصل الاجتماعي تشكل خطرًا كبيرًا على البشر، إذ أنها تتم بوسائل وأساليب احتيالية يصعب معالجتها بعد وقوعها، مما يعزز من دور قواعد الضبط الإداري لمنصات التواصل كتدبير وقائي لمكافحتها.

التوصيات والمقترحات:

1. ينبغي أن يتضمن نظام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر صور الاتجار الإلكتروني بالأشخاص عبر منصات التواصل الاجتماعي كجريمة سلوك ومنح سلطات الضبط الإداري صلاحية رقابة هذه الممارسات.

2. ينبغي على المشرع القطري أن يقرر اعتبار وقوع جريمة الأشخاص عبر المنصات الرقيمة ظرفًا مشددًا.

3. ضرورة وضع آليات مبتكرة تمكن من الكشف عن الحسابات المزيفة، أو على الأقل وضع ما يُمكّن من التعرف على أصحاب الحسابات الحقيقيين بشكل فعال حتى يؤدي الضبط الإداري دوره بشكل مُجدٍ.

4. يجب على الدولة القطرية إصدار قوانين مبتكرة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية باعتبارها الجريمة الأقرب للوقوع عبر هذه المجتمعات الافتراضية كونها تجمعات بشرية افتراضية تسهل التواصل بين جميع البشر بدون ضوابط قوية.

5. يجب تكثيف متابعة الجهات المختصة في قطر أي نوع من الإعلانات التي تعرض فيها عمالة منزلية تعمل بالساعة من أجل استغلال العمالة المنزلية في جني أموال، وفرض عقوبات وغرامات كبيرة على كل من يقوم بذلك؛ لأن هذا الفعل صورة من صور الاتجار بالبشر، فالعامل ليس مملوكًا للكفيل القطري.

6. توعية أفراد المجتمع بضرورة الإبلاغ عن الحسابات التي تعرض إعلانات عن العمالة الأجنبية المقيمة في قطر، وكذلك الإبلاغ عن أي صفحات لاستغلال البشر سواء كانوا أطفال أم نساء أم عمالة أجنبية.

7. على الأفراد والدولة أن تتكاتف معًا في فضح الخدع والحيل التي يحاول من خلال الأشخاص استغلال البشر وسرقتهم أو استغلالهم ماديًا واستنزافهم وخاصة في حالات اختراف الحواسيب والاطلاع على الأسرار الشخصية.

8. يناط بالإعلام القطري التحذير من أي سلوك يمس كرامة العمالة المقيمة في قطر وتوضيح جهود الدولة في الحد من هذه السلوكيات، وتوضيح العقوبات المترتبة عليها، ووضع آلية للتوعية المجتمعية من خلال كافة قنوات الإعلام تحت مظلة الجهات الحكومية المسئولة.

9. ضرورة وضع آليات مبتكرة تمكن من الكشف عن الحسابات المزيفة، أو على الأقل وضع ما يُمكن من التعرف على أصحاب الحسابات الحقيقيين بشكل فعال حتى يؤدي الضبط الإداري دوره بشكل جيد، ويسهل عليه تتبع المجرمين والمحتالين.

10. يجب وضع خطط توعوية مناسبة لمكافحة خطر الاتجار بالأشخاص عبر منصات التواصل الاجتماعي، واعتماد طرق ملائمة لتثقيف المستهدفين لمنع وقوعهم فريسة سهلة في يد المجرمين.

11. تعزيز التعاون بين أجهزة ومؤسسات الدولة في مجال جرائم الاتجار بالبشر عن طريق تبادل المعلومات والخبرات بين مختلف أجهزة الشرطة والنيابة والقانون.

المراجع:

أولا: القوانين والاتفاقيات واللجان:

1. قانون رقم (14) لسنة 2004 بإصدار قانون العمل
2. قانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم
3. اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التقرير الوطني لمكافحة الإتجار بالبشر، قطر، 2022.

ثانيًا: الكتب والمجلات والرسائل:

1. بدران، دعاء محمد إبراهيم إبراهيم، الضبط الإداري لمنصات التواصل الاجتماعي كتدبير وقائي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص: دراسة في النظام السعودي، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، (2022)، عدد خاص.
2. الجبشي، شيماء جبر عبد الله جبر، دور جامعة الإسكندرية في التصدي لظاهرة الاتجار بالبشر – عبر الأنترنت – لدى طلابها: رؤية مقترحة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، (2023)، العدد 17.
3. الزعابي، عبد الناصر حسن، مواجهة جرائم الإتجار بالبشر عبر الأنترنت في القانون الدولي وقانون دولة الإمارات، فكر وإبداع، (2022) المجلد 146.
4. الشناوي، محمد، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، (2014).
5. عبد القوي، عبد الصبور، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ميزان التحليل الفقهي، جدة، دار حافظ للنشر والتوزيع، (2012).
6. العتيبي، سناء بنت محسن، وعي المجتمع السعودي بالإتجار بالأشخاص عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الاجتماعية السعودية، (2022) العدد 9.
7. عفيفي، طارق، الجرائم الإلكترونية – جرائم الهاتف المحمول – دراسة مقارنة بين القانون المصري والإماراتي والنظام السعودي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، (2014).

8. عقوب، محمد شعيب، تأثير الوسائل الإلكترونية على عملية الإتجار في البشر، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، (2020)، المجلد 3، العدد 1.

9. عومرية، حساين، ومختاري، حياة، جريمة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت كصورة مستحدثة للجريمة الإلكترونية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (2023)، المجلد 17، العدد 1.

10. قرشد، خالد محمود، الاتجار الإلكتروني بالبشر: ماهيته، صوره، حكمه، وعقوبته بين الفقه الإسلامي والقانون: دراسة فقهية قانونية مقارنة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (2023)، العدد 27.

11. مليكة، أخام بن عودة زواوي، تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان والثورة المعلوماتية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المغاربي حول المعلوماتية والقانون، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، بين 27 و 30 أكتوبر، (2009)

الملاحق

1. رابط الاستبيان:

https://docs.google.com/forms/d/1jyP8DCg83jTSeXaPlMBuvXZ3nH_o9xGjPmKyA5nUErI/edit#responses

الاستبيان

المحور الأول: النتائج الأولية:

العمر: .....

النوع: .....

الجنسية: .....

الحالة الاجتماعية: .....

المستوى التعليمي: .....

المحور الثاني: مستوى وعي القطريين بممارسة جريمة الاتجار بالبشر عبر المنصات الرقمية:

التساؤلات	أوافق	لا أوافق	أحيانًا
تنتشر عبر المنصات الرقمية ظاهرة الاتجار بالبشر بشكل بسيط			
تنتشر ظاهرة الاتجار بالبشر في قطر عبر المنصات الرقمية بشكل يستدعي إعداد استراتيجية وطنية لمكافحتها			
الحالات الأكثر انتشارًا للاتجار بالبشر في قطر هي الاسترقاق والعمر القصري			
نظم وتكنولوجيا المعلومات لها علاقة بمشكلة الاتجار بالبشر			
المتاجرون بالبشر يستخدمون المنصات الرقمية اليوم لاستقطاب الضحايا إلى قطر إلى استقطاب المقيمين على أرضها			
في حالة إصابة العمالة المنزلية بمرض أتكفل بتوفير الرعاية الصحية الملائمة			

CC BY

يحق للعمالة المقيمة في قطر الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر			
القوانين والسياسات القطرية كفيلة بضمان كامل حقوق العمالة الوافدة والمقيمة على أرضها من أي شكل من أشكال الاتجار بهم			

المحور الثالث: طرق مكافحة الاتجار بالبشر إلكترونيًا:

التساؤلات	أوافق	لا أوافق	أحيانًا
يمكن استخدام المنصات الرقمية في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وزيادة وعيهم			
استحداث وسائل تواصل تفاعلية بين المواطنين والدولة عبر المنصات الرقمية للإبلاغ عن أي حالات استغلال أو تهديد أو مشبه فيهم يقلل حجم المخاطر			
الإبلاغ عن أي صفحات على الأنترنت تهدف إلى استغلال الأطفال غبر مواقع التواصل الاجتماعي لمنع استغلال الأطفال في مثل هذه الأعمال غير المشروعة			
منع أي نوع من التعاملات المادية أو التجارية مع مصادر غير موثوق فيها أو مجهولة المصدر			
الإبلاغ فورًا عن أي صفحات تخالف معايير مجتمعنا أو أي إعلانات يبدو منها أي شكل من أشكال استقطاب الضحايا مع التصدي لها من خلال التوعية في التعليقات ومشاركتها في أكثر من مكان وبيان مخاطرها			
عدم التفاعل مع حالات طلب المساعدة فور رؤيتها لمنع التسول الإلكتروني وخاصة الحالات التي يرفق معها صور تؤثر على المشاعر إلا بعد التأكد من صحة الأخبار وحقيقة الأمر			
أعتقد أن ظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت تمثل تهديدًا حقيقيًا للمجتمع القطري.			
أرى أن الشباب القطري يواجهون مخاطر متزايدة من الاتجار بالبشر عبر الأنترنت.			
اعتقد أن نقص الوعي حول مخاطر الاتجار بالبشر يؤثر على المجتمع القطري			
أرى أن العوامل الاقتصادية مثل البطالة تلعب دورًا في زيادة ظاهرة الاتجار بالبشر			
أعتقد أن الحكومة القطرية تتخذ خطوات فعالة لمكافحة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت			

أرى أن هنـــاك حاجـــة لتعزيـــز التعـــاون بـــين المؤسســـات الحكوميـــة والمجتمـــع المـــدني لمواجهة هذه الظاهرة.			
أعتقـد أنـه يجـب إدراج موضـوع الاتجـار بالبشـر فـي المنـاهج الدراسـية لتعزيـز الـوعي بـين الطلاب			
أرى أن القوانين الحالية في قطر كافية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر عبر الأنترنت			
أعتقـد أن المجتمـع القطـري بحاجـة إلـى مزيـد مـن الجهـود للتصـدي لظـاهرة الاتجـار بالبشر عبر الأنترنت			
أرى أن البـرامج التنمويـة التـي تسـتهدف الشـباب يمكـن أن تسـاهم فـي تقليـل مخـاطر الاتجار بالبشر			